أنباء مصرية

إقرار علاوتين بتكلفة نحو 7,5 مليارات جنيه.. ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 2400

السيسي يوجّه بزيادة مرتبات جميع العاملين في الجهاز الإداري بمصر بإجمالي نحو 37 مليار جنيه

القاهرة ـ خديجة حمودة

وجه الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي بزيادة مرتبات جميع العاملين بالجهاز الإداري للدولة بإجمالي نحو 37 مليار جنيه، ورفع الحد الأدنى للأجور إلى 2400 جنيه.

كما وجه الرئيس بإقرار علاوتين بتكلفة نحو 7,5 مليارات جنيه، الأولى علاوة دورية للموظفين المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 7٪ من الأجر الوظيفي، والثانية علاوة خاصة للعاملين غير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بنسبة 13٪ من المرتب الأساسي.

ووجه ايضا بزيادة الحافز الإضافي لكل من المخاطبين وغير المخاطبين بقانون الخدمة المدنية بتكلفة إجمالية حوالي 17 مليار جنيه، وزيادة قيمة المعاشات بنحو 13٪ بتكلفة إجمالية حوالي 31 مليار جنيه، وترقية الموظفين المستوفين اشتراطات الترقية في 2021/6/30، بما يحقق تحسنا في أجورهم بقيمة اجمالية تقدر بنحو مليار جنيه.

كما وجه السيسي بتخصيص برنامج حافز مالي يقدر بحوالي 1,5 مليار جنيه للعاملين المنقولين إلى العاصمة الإدارية الجديدة.

جاء ذلك خلال اجتماع الرئيس عبدالفتاح السيسي امس مع د.مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، ود.محمد معيط وزير المالية، بحضور أحمد كجوك نائب وزير المالية للسياسات المالية، ود.إيهاب أبو عيش نائب وزير المالية للخزانة العامة.

وصرح المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية السفير بسام راضي بأن الاجتماع تناول «استعراض مشروع موازنة العام المالي القادم 2021 ــ 2022».

وأوضح المتحدث الرسمي أن وزير المالية عرض أبرز ملامح مشروع موازنة العام المالي 2021ـ2022، والتي تضمنت نمو قدره 9٪ عن تقديرات العام الحالي، وتستهدف خفض العجز الكلي إلى نحو 6,6٪ من الناتج المحلي، وتحقيق فائض أولي قدره 1,5٪ من الناتج المحلي، واستمرار الحفاظ على معدلات المديونية.

كما أشار د.محمد معيط إلى أن الموازنة تسعى إلى مواصلة جهود الحفاظ على الاستقرار المالي المتوازن في ظل تداعيات جائحة كورونا، وجهود مساندة النشاط الاقتصادي وتحفيزه دون الإخلال باستدامة مؤشرات الموازنة والدين، حيث تستهدف تقديراتها الحفاظ على استدامة الانضباط المالي والمديونية الحكومية، ومساندة النشاط الاقتصادي خاصة أنشطة الصناعة والتصدير، ودفع جهود الحماية الاجتماعية وتحسين مستوى معيشة المواطن، والتركيز على دفع أنشطة التنمية البشرية خاصة الصحة والتعليم، وذلك من خلال عدة خطوات أهمها تخصيص قيمة 2،1 مليار جنيه لتمويل السنة الأولى من المشروع القومي لإحلال المركبات لتغطية حوالي 70 ألف سيارة أجرة وميكروباص وملاكي، إلى جانب استمرار التركيز على تطوير منظومة التعليم والصحة بما فيها اتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الأحوال المالية للمدرسين والأطباء، فضلا عن مواصلة الدعم المقدم لقطاعي الصناعة والتصدير.

وأضاف المتحدث الرسمي أن الرئيس السيسي اطلع كذلك خلال الاجتماع على مستجدات تطوير المنظومة الضريبية، حيث وجه بالإسراع في استكمال مشروعات التحول الرقمي وحوكمة المنظومة، والانتهاء منها قبل نهاية السنة المالية المقبلة.

جانب من اجتماع الرئيس عبد الفتاح السيسي مع رئيس الوزراء ووزير المالية بحضور نائب وزير المالية للسياسات المالية ونائب وزير المالية للخزانة العامة

طيب!!!

بقلم: حسام فتحي

h.fathy@alanba.com.kw
@hossamfathy66

أريد حلاً

عذاب درية (فاتن حمامة)، في رائعة المخرج سعيد مرزوق (أريد حلاً)، حرّك المجتمع المصري وأدى إلى تعديل قانون الأحوال الشخصية فيما يتعلق بمواصفات بيت الطاعة، هذا القانون الذي بلغ من العمر عِتياً وجاوز الـ 100 عام، حيث صدر القانون الأساسَي رقم 25 عام 1920 وجرت عليه العديد من التعديلات حتى جاء مشروع القانون الجديد الذي أحاله مجلس الوزراء إلى البرلمان لمناقشته، فينقسم المجتمع بين مؤيد ومعارض.

وكما حدث في تعديلات قانون الشهر العقاري من جدل ونقاش مجتمعي أدى في النهاية إلى قرار رئاسي بتأجيلها، يتمنى المعارضون لمشروع قانون الأحوال الشخصية الجديد أن يتم تأجيل المشروع لمزيد من المراجعة.

حقيقة، لا أستوعب تلهف الحكومة على إصدار قوانين لم تنضج بعد قد يؤدي التسرع في إصدارها إلى سلبيات ربما فاقت الاستمرار بالقانون الحالي، رغم قناعتي التامة بضرورة نسف بعض القوانين التي لم تعد تتناسب مع العصر الذي نعيشه وليس مجرد تعديلها، لكن ذلك لا يعني التسرع و(سلق) القانون ثم نكتشف مساوئه.

التعديلات المقترحة من الحكومة على قانون الأحوال الشخصية تثير مخاوف الكثيرين، خصوصا فيما يتعلق بحقوق المرأة. البعض رأى فيها «تمييزاً»، فيما اتهمها آخرون بـ«العصف بمئة عام من الحركة النسوية»، وهناك من اعتبروا أن مشروع تعديل القانون «يكرس للمفهوم الذكوري»، بل إن عددا من المتخصصين عبروا عن تخوفهم من أنه «ينهي الأهلية القانونية للمرأة»، ولا يتناول «التحديات» التي تواجه الأسرة المصرية لدى الانفصال أو زواج الأب من سيدة أخرى بما يتسبب عادة في «ضياع الكثير من الحقوق».

وحصر آخرون إيجابيات مشروع القانون في النص على معاقبة من يتعدى على حقوق رؤية واستضافة الأطفال في حال انفصال الزوجين وتمتع أحدهما بحق حضانة الطفل دون الآخر. وكذلك أيضا تغيير القانون لترتيب الحاضنين وجعل الأب في المرتبة الرابعة بدلا من السادسة عشرة.

ووفق ما أعلنته الحكومة، فإن التعديلات تستهدف: تنظيم أحكام الخطبة وعقود الزواج، وقواعد الأهلية والولاية، تنظيم قواعد انتهاء الزواج بالطلاق أو الفسخ أو التفريق، ضبط أحكام النسب والوصاية، والنفقة، والحضانة، والولاية على المال.

يا سادة يا كرام، قانون كهذا ينظم حياة ملايين الأسر في بر مصر ألا يستحق مزيدا من التروي وكثيرا من التمحيص.. هدانا وهداكم الله؟!

وحفظ الله مصر وأهلها من كل سوء.

«المالية»: مصر بين أكبر 10 اقتصادات نمواً في العالم 2030

القاهرة ـ ناهد إمام

قال وزير المالية المصري د.محمد معيط ان ما أنجزته مصر على أرض الواقع في مواجهة أزمة كورونا فاق التوقعات العالمية، إذ تفوق الاقتصاد المصري من حيث الأداء والمؤشرات المحققة، مما دفع مؤسسات التمويل والتصنيف الدولية إلى إعلان نظرة متفائلة وإيجابية حول مستقبل أداء الاقتصاد المصري، خلال السنوات المقبلة، بما يعكس الجهود الإصلاحية والتنموية غير المسبوقة لتحسين مستوى معيشة المواطنين والخدمات المقدمة إليهم، على النحو الذي ساعد في تجنيب الاقتصاد القومي السيناريوهات الأسوأ التي شهدتها الاقتصادات العالمية خلال أزمة «كوفيد ـ 19». وأضاف معيط، في بيان له امس أن التنفيذ المتقن لبرنامج الإصلاح الاقتصادي أسهم في تمكين الدولة من انتهاج سياسة استباقية مرنة في مواجهة التداعيات الاقتصادية الشديدة للجائحة، وتخفيف حدة الصدمة، ومساندة القطاعات والفئات الأكثر تضررا، والاحتفاظ بالعمالة ودفع عجلة الاقتصاد القومي.

ولفت إلى استمرار دراسة ومتابعة تداعيات أزمة «كورونا» على الأداء الاقتصادي محليا وعالميا، للإسهام في إعداد وتنفيذ أنسب الإجراءات المالية للتعامل مع هذه التحديات وضمان الحفاظ على المسار الاقتصادي الآمن الذي حققته الدولة، ومكتسبات الإصلاح الاقتصادي، على النحو الذي يساعد في استدامة تحسن المؤشرات الاقتصادية.

وأوضح أن صندوق النقد الدولي أصدر تقريرا إيجابيا بشأن الاقتصاد المصري في عام 2020، متوقعا أن يحقق معدل نمو 5,5٪ في العام المالي 2021/2022، و5,8٪ في العام المالي 2024/2025، وأن يتراجع معدل الدين للناتج المحلي إلى 88,1٪ في العام المالي 2021/2022 ويستمر مسار الانخفاض ليصل إلى 77,7٪ بحلول العام المالي 2024/2025، وينخفض العجز الكلي إلى 6,6٪ خلال العام المالي 2021/2022 وإلى 4,9٪ خلال العام المالي 2024/2025، ومن المتوقع ارتفاع الفائض الأولي للناتج المحلي الإجمالي إلى 2٪ سنويا خلال الأعوام المالية 2022/2023 ـ 2024/2025، على أن يشهد صافي الاستثمارات الأجنبية المباشرة ارتفاعا كبيرا خلال الأعوام المالية 2021/2022 ـ 2024/2025.

وأكد أن مصر تعد الدولة الوحيدة بمنطقة الشرق الأوسط، وفقا لتقديرات بنك «ستاندرد تشارترد»، التي من المتوقع أن تستعيد معدلات النمو العالمية السائدة قبل الجائحة، لتسجل نسبة 5,5٪ من الناتج المحلي خلال العام المالي 2021/2022، ومن المتوقع أيضا أن تصبح مصر بين أكبر 10 اقتصادات على مستوى العالم في عام 2030، وتقفز وفقا لمعدل الناتج المحلي الإجمالي من المرتبة الواحدة والعشرين إلى المرتبة السابعة عالميا.

أنباء لبنانية

اتساع دائرة إقفال المؤسسات الصناعية والتجارية بانتظار استقرار الدولار على سعر محدد

رعد بعد لقاء لافروف: حريصون على تسريع تشكيل الحكومة

بيروت ـ عمر حبنجر

غابت الاحتفالات والخطابات في الذكرى السادسة عشرة لاستشهاد الرئيس رفيق الحريري وقيام حركة 14 آذار في لبنان، إلا من بعض التغريدات والتعليقات الأقرب إلى رفع العتب، الرئيس المكلف سعد الحريري، الأولى بالذكرى، اكتفى بتغريدة تحية للمناسبة، ورئيس القوات اللبنانية د.سمير جعجع أعطى المناسبة عبارة واحدة: 14 آذار مستمرة حتى تحقيق الغاية»، ورئيس الكتائب سامي الجميل رأى العبرة بعد 16 سنة من قيام 14 آذار، اننا وقعنا في المحظور. رئيس التيار الحر جبران باسيل كان، الأكثر احتفاء بالمناسبة، التي كان تياره جزءا من جمهورها، قبل عودة العماد ميشال عون من فرنسا، وبالتالي قبل نقل البندقية من كتف الى آخر، فقد أذاع رسالة سياسية مطولة ظهرا، ضمنها مكرراته اليومية، ثم اتبعها بمقابلة تلفزيونية توضحية عبر شاشة المؤسسة اللبنانية للإرسال مساء، فبدا وكأنه يفسر الماء، بعد الجهد، بالماء. الرسالة الباسيلية، أرسلت على عناوين عدة، أهمها العنوان الأميركي والعنوان الروسي، فضلا عن العناوين الإقليمية التقليدية.

لكن الجواب الأميركي سبق رسالة باسيل، عبر «وثيقة» ترسم الصورة الأميركية للمرحلة اللبنانية الراهنة، حيث لا حكومة يشارك فيها حزب الله، ولا مساعدة للجيش، ومزارع شبعا ليست أرضا لبنانية!! الوثيقة تحمل اسم وثيقة الدليل «الاستراتيجي المؤقت للأمن القومي الأميركي»، التي صدرت منذ أسبوع، وقد ورد فيها تحت عنوان «توصيات لبنان» بحسب «إذاعة لبنان الحر» الناطقة بلسان القوات اللبنانية أن «حزب الله أكثر من مجرد عميل أو وكيل لإيران، وهو ذراع إيران الطويلة، وعلى الولايات المتحدة ان تتخلى عن التمييز المصطنع بين الدولة اللبنانية وحزب الله، ناهيك عن تمويل حكومة تضم حزب الله، او تتأثر به مباشرة».

وأوحت الوثيقة ان هدف العقوبات الأميركية الضغط على الشبكات المالية للحزب وعلى نظام الأولغارشية الفاسد الذي يسهل نشاط حزب الله ويتشارك معه. والاستمرار بالضغط على الاتحاد الأوروبي لتصنيف حزب الله كمنظمة إرهابية، ولا مساعدة للتنمية ولإعادة الإعمار في لبنان، مباشرة أو في سياق مؤتمر المانحين ما بقي النظام السياسي الطائفي الذي يهيمن عليه حزب الله، لأن مثل هذه المساعدات لا تدعم سوى حزب الله وشركائه الفاسدين.

أما الجواب الروسي، فقد جرى وضع وفد حزب الله برئاسة النائب محمد رعد الذي يزور موسكو، في أجوائه، لكن الجواب التفصيلي، يعطى لطهران مباشرة. السفير اللبناني لدى موسكو شوقي بونصار، كان في استقبال الوفد الذي سيجري لقاءات سياسية وإعلامية على مدى 3 أيام.

وفي معلومات المصادر المتابعة لـ«الأنباء» ان موسكو مهتمة بمستقبل الوضع في سورية، وبالتالي ان زيارة وفد حزب الله ستتناول وجود الحزب هناك، مضيفة: ان وفد الحزب اسمع بوجوب العودة من سورية الى لبنان، والتحول الى حزب سياسي، أما مصير السلاح فيبحث لاحقا.

مصدر لصيق بـ«14 آذار» قال: «ان موسكو أرسلت وراء حزب الله لتطلعه على حيثيات دوره في المرحلة المقبلة، مع وضعه في أجواء الموقف السياسي في لبنان، والذي لن يكون لصالح «توريث» جبران باسيل على أي حال، وهو الذي تبلغ ذلك شخصيا يوم زار موسكو كوزير للخارجية في أبريل 2019، ليبحث مع وزير الخارجية سيرغي لافروف مضمون الاتفاق الروسي ـ الإسرائيلي حول إمكانية بدء شركة «نوفوتيك» الروسية الشروع بالحفر بحثا عن النفط والغاز في البلوك البحري رقم 9، إلا ان لافروف رفض ان يطلعه على مضمون الاتفاق وقال له: «أنتم مصدر الأزمات بين اللبنانيين».

وأضاف نحن أبعدنا حزب الله والإيرانيين 40 كيلومترا عن الجولان السوري، وتفضل أنت وأبعد حزب الله 3 كيلومترات عن حدود لبنان الجنوبية مع إسرائيل، بعدئذ نتحدث إليك عن مضمون الاتفاق مع الإسرائيليين.. يومها طلب باسيل لقاء الرئيس فلاديمير بوتين لكن لافروف نصحه بألا يفعل، لأن ليس لديه وقت من جهة، ولا يرتاح لطموحاتك الرئاسية من جهة أخرى.

أما النائب محمد رعد فقد صرح بعد لقائه لافروف قائلا: نحن حريصون على تسريع تشكيل الحكومة اللبنانية.

وبناء على كل ما تقدم تستمر المراوحة في ملف تشكيل الحكومة، وسط ارتفاع سعر الدولار الى ما فوق 13 ألف ليرة لبنانية.. واتسعت دائرة إقفال المؤسسات الصناعية والتجارية التي تجاوزت 4300 قبل بدء السنة الجارية، بانتظار استقرار الدولار على سعر محدد.

عدد من المحال التجارية تغلق أبوابها في صيدا وتضع لافتة مكتوبا عليها «مقفل لعدم رغبتنا في رفع الأسعار» (محمود الطويل)

المحقق العدلي بانفجار المرفأ: لن يبقى مذنب خارج السجن

بيروت ـ يوسف دياب

أكد المحقق العدلي في قضية انفجار مرفأ بيروت القاضي طارق بيطار أنه سيفعل المستحيل ويذهب إلى النهاية لكشف الحقيقة وتحديد المسؤولين عن الانفجار الذي أوقع مئات الضحايا، وشدد على أنه لن يهمل أي واقعة بدءا من الباخرة «روسوس» التي حملت نترات الأمونيوم ومالكيها، ومن هم أصحاب هذه البضاعة ومن مولها وخزنها في المرفأ، وكيف انفجرت؟ وخلال استقباله وفدا من أهالي ضحايا انفجار المرفأ، أوضح القاضي بيطار أنه سيستعين بكل الأجهزة الأمنية اللبنانية والخارجية لتبيان كل الحقائق، وتوفير الأجوبة على كل النقاط التي تحوم حولها علامات استفهام، لكنه لفت إلى أنه لا يستطيع أن يعمل تحت وطأة الضغوط والتشكيك بما يقوم به. وقال ان ملفا بهذا الحجم يحتاج إلى الهدوء، وأنا سأكون صريحا إلى أبعد الحدود، لن أقوم بأي خطوة غير مقتنع فيها، ولن أترك أي مذنب خارج المساءلة سواء كان سياسيا أو أمنيا أو إداريا، وأنا مقتنع بأني سأصل إلى نتيجة ترضي ربي وضميري والشهداء، وإذا وصلت إلى حائط مسدود فسأعلن ذلك صراحة. ولفت القاضي بيطار إلى أن الحقيقة التي ينشدها الضحايا لا تعني أن يوضع مظلوم في السجن أو أن يبقى مذنب خارج السجن. وأضاف «كل قرار أتخذه يجب أن يستند إلى أدلة علمية دامغة، وسنحاسب كل من أخطأ سواء سياسيا أو أمنيا أو غيره، لكن كل إنسان حسب الخطأ الذي ارتكبه، ولنكن واضحين، المظلوم سيخرج من السجن لو وقف العالم كله ضدي، والمرتكب سيدخل السجن لو وقف الكل ضدي».

علوش لـ «الأنباء»: الطمع بالسلطة أعمى بصيرتهم عن رؤية الحقيقة

بيروت ـ زينة طبّارة

د. مصطفى علوش

انسداد أفق التأليف، وانهيار القدرة الشرائية ومعها لقمة عيش اللبنانيين، وضع لبنان أمام احتمالات ثلاثة أحلاها مر، إما انفجار شعبي كبير يفوق قدرة الجيش والقوى الأمنية على السيطرة، ويدخل الشارع في فوضى عامة شاملة، وإما انفجار سياسي غير مسبوق تنزلق فيه البلاد الى محظورات أمنية خطيرة، وإما تسوية برعاية دولية تبقي القديم على قدمه، أي حكومة توازنات سياسية لا غالب فيها ولا مغلوب. وعليه، رأى نائب رئيس تيار المستقبل د.مصطفى علوش، في تصريح لـ «الأنباء»، أن احتمال الانفجار الشعبي والدخول في الفوضى، هو الأقرب الى الواقع والأكثر ترجيحاً، وذلك لاعتباره أن التسوية سواء كانت صناعة لبنانية أو بمساعدة دولية، أصبحت وراءنا، نتيجة تمسك العهد بتحفيز دور الصهر في صناعة القرار التنفيذي، مشيرا بالتالي الى ان الانفجار الشعبي ان حصل، وان لم نقل انه مرتقب وبات قاب قوسين من النفاذ إلى الواقع، لن يقف عند حدود سواد الفوضى في الشارع، بل سيقرع بيد الجوع والعوز، باب المؤسسات المدنية والعسكرية والأمنية، ما يعني دخول البلاد في المجهول، حيث الموعد الحتمي مع جهنم.

وردا على سؤال حول ما اذا كانت الفوضى المرتقبة ستعيد الى الساحة اللبنانية مشهدية الاغتيالات السياسية، لفت علوش الى أن اغتيال الرئيس رفيق الحريري في فبراير 2005، شكل المدخل الرئيسي لانسحاب الجيش السوري من لبنان، وأدى الى تغيير جذري بقواعد الاشتباك بين اللبنانيين، لكنه حتما لم ينته الى فوضى بمثل ما هو مرتقب اليوم.

وأكد علوش أن الأزمة صناعة محلية وليست اقليمية دولية «لأنه حتى وان كان الحل يكمن بتفاهم أميركي ـ إيراني حول الملف النووي، فهو لا يجوز ان يكون عائقا أمام رئيس الجمهورية، من السير بالخطة الوطنية الانقاذية، التي رسمها الرئيس المكلف سعد الحريري انطلاقا من المبادرة الفرنسية، الا أن حسابات التوريث السياسي، تحول دون تقديم المصلحة العامة ومصالح اللبنانيين على مصالح ولي العهد، وتؤكد بالتالي على نظرية الرئيس بري بأن التعقيدات «من عنديا تنا».

وختم علوش معتبرا، انه اذا كان الهدف من تعميم الفوضى، هو نسف اتفاق الطائف، أو اقله فرض تعديلات جذرية عليه، على الساعين لهذا المأرب، ان يقتنعوا بأن تعديل وثيقة الوفاق الوطني أو تغييرها، لن يأتي لمصلحة المسيحيين، خصوصا ان البعض لن يتردد لا بطرح نظام المداورة في رئاسة الجمهورية، ولا بالمثالثة في الحكم، «للأسف الطمع بالسلطة أعمى بصيرتهم عن رؤية الحقيقة».